

\* أحمد م. جابر وموسى جرادات

## ملاحظات على تحقيق سمر يزبك "حياة على الهامش"

إليها، إنما تقبع في التناقض الكامن بين إطلاق صفة المخيم على اليرموك، وبين إقرار النص بأنه ليس مخيماً، بل كان يجب الإشارة إلى أن اليرموك لا تعترف به الحكومة السورية كمخيم ولا وكالة الغوث التي ما زالت تواصل تقديم الخدمات إلى سكانه. فكيف يمكن إجراء قراءة مقارنة بين مخيم "جرمانا" ولا مخيم "اليرموك"؟

### في المضمون

إن هذا النص، بحسب ادعائنا، يبدو مفككاً وغير قادر على إيصال فكرته، وهو يفتقد الحد الأدنى من شروط البحث الاجتماعي إذا اعتبرناه، تجاوزاً، من هذا الجنس الكتابي، أو إذا اعتبرناه نوعاً من الصحافة الاستقصائية التي لها شروطها ومعاييرها المفتقدة جملة وتفصيلاً. علاوة على ذلك، لاحظنا غياب المعرفة المعمقة في واقع الشعب الفلسطيني

- (\*) أحمد م. جابر هو سكرتير مجلة "الهدف" (دمشق) وموسى جرادات باحث في علم الاجتماع السياسي.
- (\*\*) سمر يزبك، "حياة على الهامش: اليرموك لا يحمل من المخيم إلا الاسم وجرمانا تجسيد حي لفكرة العزل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٤ (خريف ٢٠١٠)، ص ١٤٠ - ١٥١.

(\*\*\*) ما كتبه سمر يزبك ليس مقارنة بين مخيمين، وإنما هو تحقيق صحفي عن مخيمين، أو الأصح، عن مخيم ومكان. (المحرر)

**وردنا** رد إيضاحي على التحقيق الذي كتبه سمر يزبك\*\* عن مخيم جرمانا وحي اليرموك في دمشق، وقد ارتأينا نشر هذا الرد بعد حذف كل ما ليس له علاقة بالمعلومات الواردة في التحقيق المذكور، وتجاوز الكلام الزائد الذي نعتقد أنه لا يضيف أي معنى جديد إلى الملاحظات الأساسية التي ذكرها الكاتبان. وفيما يلي الرد:

### في المنهج

يوحي العنوان بقراءة مقارنة لمخيمي اليرموك وجرمانا، وبالتالي فإن المتوقع هو أن يحوز المخيمان مساحة متقاربة من التحليل،\*\*\* لكن واقع الحال أن حصة التحليل المعطى إلى مخيم اليرموك بلغ ثماني صفحات من النص، وأقل من أربع صفحات لمخيم جرمانا، الأمر الذي أفقد النص هدف المقارنة التي جاءت مجتزأة وغائمة المعالم. وفي رأينا كان هناك إمكان للحديث عن مخيم جرمانا الذي لم تشر الكاتبة إلى أنه في قيد التفكيك، نتيجة الخطط الحكومية، وأن جزءاً كبيراً من سكانه تم نقله إلى تجمعات أخرى، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً أمام تتبع مسارات هذا التفكيك وأوضاعه، وبالتالي مصير سكانه، لكن هذا أمر يبدو أن الكاتبة لم تكن معنية به. المشكلة المنهجية الأخيرة التي نود الإشارة

اللاجئ وأوضاع حياته ومآلاته المجتمعية، الأمر الذي دفع الكاتبة إلى التركيز منذ البداية على الصور النمطية التي يحملها المواطن العربي بشكل عام عن الشعب الفلسطيني وحياته وأماكن سكنه وبالتحديد المخيمات.

فالصورة النمطية للفلسطينيين في المخيمات هي صورة سكان الخيم أو بيوت الصفيح، جيعاً عراً، يصفون على نوافذ الإعانات، ويحملون الكلاشينكوف في كل زمان ومكان، تشديداً على "ثورتهم" وتمسكهم بفلسطين، كأنهم ليسوا من طينة البشر الذين تؤثر فيهم التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات المضيفة. وفي التحقيق الذي كتبه سمر يزبك نجد الصورة النمطية نفسها تخرج من ذهن الكاتبة لتسقط على اليرموك، موضوع البحث. وفي تفصيلات ما شاهدته الكاتبة على مدخل اليرموك، وتوقعاتها عما ستراه، فإنها إنما تذكرنا بفيلم قديم عن مذبح ما زلنا نعيش هزاتها التتابعية. ولم يكن مستهجنًا استغراب الكاتبة مما رأت وهو استغراب يحيل إلى تلك النمطية، وإلى تجميد لحظة الفلسطينيين في ماضٍ يريدون تجاوز تراجميته والرد على آثاره وتصفيته، مطورين أدواتهم ووسائلهم وطريقة تفكيرهم. البكاء على الأطلال يناسب مثقفاً برج عاجياً، أما الشعب الفلسطيني فيحاول جاهداً، مثلما ينبغي لمراقب حصيف أن يلاحظ، أن يتجاوز لحظة البكاء، كي يفهمها ويرد عليها لا أن يتجمد عندها. والمؤسف أن ما جاء في النص عن "لا ضرورة للحذر كما سأفعل لو كنت في زيارة أحد المخيمات الفلسطينية في لبنان" يحيل إلى ما سنسميه "الاستراق اللبناني" ونظرتة المعروفة ليس إلى المخيمات فحسب، بل إلى الإنسان الفلسطيني عامة أيضاً.

أما في شأن النمط المعماري ومدخل المخيم، فإن من الطبيعي أن يتخذ المكان طرازاً عمرانياً نمطياً وإلا أحال إلى النشاز، ومن الطبيعي أن تتخذ ضاحية دمشق الجنوبية الشكل نفسه لمدخلها، ما دامت تخضع لإدارة بلدية سورية، بالضبط كما هي

حال ضاحية جرمانا حيث تعيش الكاتبة. تقول الكاتبة: "لن ألمح، أنا أو أي شخص يمر من تحت هذا القوس، أي وجود محسوس لفلسطين" من دون أن تقول ماذا تعني بهذا الوجود المحسوس؟ وكيف يفترض أن يكون هذا الوجود المحسوس في ضاحية صار الفلسطينيون فيها أقلية (٤٠٪ بحسب إحصائيات الأونروا لسنة ٢٠٠٩)؟ لكن من الواضح أنها لم تنظر إلى وجوه الناس، ولم تقرأ أسماء الشوارع والجادات، ولم تدخل إلى الحارات الداخلية، بل حتى لم تقرأ النعوت التي تحيل بمجملها إلى فلسطين وإلى قري الناس وعائلاتهم، كأن تقرأ مثلاً في نعي ما "عائلات فلان وفلان وفلان وعموم أهالي لوبية في فلسطين وسورية والأردن ولبنان". بل هي في وصفها زيارة لبوابة فاطمة (والفلسطيني، لعلم الكاتبة، محروم من الوصول إلى هناك)، تحاول القول أنها أكثر فلسطينية من الفلسطينيين، وبالتالي تمتلك حق الوصاية لتشريحهم وتشريح حياتهم ومعايرتها بالصح والخطأ وهذا محض ادعاء.

تقول الكاتبة أيضاً: "لا رائحة لفلسطين تحت القوس! أليس هذا طبيعياً؟ والفلسطيني، لمعرفة الكاتبة، معزول عن فلسطينه لأسباب موضوعية، وما زال يحتفظ بها في خريطتها المعلقة على الجدران، وفي صور الشهداء التي لم تلاحظها الكاتبة، وفي شواهد القبور التي تحيل إلى البلد الأصلي. وفي وصفها مدخل المخيم تريد الكاتبة أن تحيلنا إلى ما في ذهنها من صور نمطية، وعندما لم تجدها أشارت إلى أنها وغيرها لا يمكن أن يقولوا إن هذا المخيم يعبر باللموس عن فلسطين، لذلك فإنها عندما تصف الشارع الرئيسي للمخيم لا تجد إلا الواجهات الزجاجية للمحال التجارية. ونتساءل: ماذا نتوقع أن ترى؟! لقد عجزنا عن التخيل كوننا نعيش في ألفة جديدة وفي مدينة تعج بالتمدين وليس في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته.

أما عن تاريخية إنشاء المخيم، فالكاتبة تحيلنا منذ البدء إلى أمر شائع فحواه أن العوائل الأولى التي سكنت المخيم هي من منطقة صفد، وهذه

تحتاج إلى إثبات، من دون أن نكون معنيين بالدفاع عن أحد، ثم إنها تقول إن الناس فقدوا الأمل بهذه القيادة، وسلموها إلى القدر، وهذا الكلام مجرد بيان نعي ليس للسياسة الفلسطينية فحسب، بل للشعب الفلسطيني أيضاً، الذي يسكت على هذا الواقع كما تدعى، وهو ادعاء تمنيًا لو أنها نأت بنفسها عنه، مع العلم بأننا ندرك أن مسيرة السياسة الفلسطينية وتحولاتها وتأثيرها في المجتمع اللاجئ بعد اتفاق أوسلو تحتاج إلى بحث جدي لا إلى تحقيق.

وتتحدث الكاتبة أيضاً عن التحولات الاجتماعية في بنية المجتمع الفلسطيني داخل اليرموك، متجاهلة أن اللاجئين الفلسطينيين هم، قانوناً، في حكم السوريين، ويخضعون في تحولاتهم لما يخضع له المجتمع المضيف. كما أنها تشير إلى وضع المرأة الفلسطينية الذي رأت فيه تطوراً، منذ بداية التسعينيات، على الرغم من أن المرأة الفلسطينية موصوفة بأنها امرأة عاملة حملت العبء الاقتصادي لعائلتها منذ النكبة جنباً إلى جنب مع الرجل، وفي غيابه أحياناً كثيرة، وبفضلها حافظ مجتمع اللاجئين على تماسكه واستمراره واستمرار ذاكرته وتراثه. واللافت فعلاً المقابلات التي أجرتها الكاتبة والتي نكاد نقول إنها إمّا مفتعلة ودرامية، وإمّا مجتزأة وموظفة في تحليل يفارق الواقع، كي تقول إن كل من قابلتهم - وهم شريحة نعرفها ونقابلها يومياً ولا تمثل المجموع الفلسطيني - مشغولون بأمر لا تتعلق بالقضية الفلسطينية، ولا يعيشون الحياة النمطية للاجئ (كيف تكون حياة اللاجئ؟). وعندما تصف الكاتبة الظاهرة الدينية فإنها تتجنب الحديث عن أسبابها الحقيقية، وتتجاهل أنها امتداد لحالة عامة طالت معظم العالم العربي والإسلامي، والفلسطيني لن يشذ عن هذا الواقع. فعلى سبيل المثال تطلب أم محمد من الكاتبة أن تضع حجاباً عند زيارتها المقبلة، وتحاول القول إن الحجاب هو مدخلها لولوج عالم المخيم، كأنها لم تر في تجوالها، تنوع اللباس والزبي، وتسابق بنات المخيم على أحدث التقلعات، بل كأن الداخل

شائعة لا يعلم بها أي فلسطيني في المخيم، ولا نعلم من أين أتت بها. كما أنها تشير إلى أن كثيرين من سكان المخيم الذين التقتهم أكدوا صعوبة تحديد مساحته الآن، وبتساءل لماذا الاستغراب، فليست مهمة السكان تحديد المساحة، إذ إن هناك مراجع مختصة لهذا الغرض. ومن باب التصحيح نلفت الكاتبة إلى أن اليرموك أسس في سنة ١٩٥٧، لا في سنة ١٩٥٤، وعلى مساحة ٢,١ كم<sup>٢</sup>.

وتشير الباحثة إلى محاولة إحصاء جرت في سنة ٢٠٠٢، وتقول إنها تفتقر إلى الصدقية من دون أن تشير إلى الجهة التي قامت بهذه المحاولة، وهل كانت محاولة لإحصاء الفلسطينيين اللاجئين وحدهم (لأن ثمة إحصاء موثقاً قامت به الأونروا في سنة ٢٠٠٩، ويبدو أن وقت الكاتبة لم يسمح لها بالاطلاع عليه)، أم أنها تتحدث عن إحصاء شامل، وبالتالي تحيل إلى إدارة الإحصاء السوري التي تحصي جميع السكان بغض النظر عن جنسيتهم؟ وتقول الكاتبة تحت عنوان "إنه في الحقيقة... سوق!": "لا يشكل سكان مخيم اليرموك نسيجاً اجتماعياً متناغماً" من دون أن تتذكر ما قالته قبل قليل من أن اليرموك ما عاد مخيماً وأن سكانه خليط من السوريين والفلسطينيين، (ونضيف: العراقيين)، ومن دون أن تكلف نفسها عناء تحليل المسارات الفعلية لتفكك المخيم وتحولاته الاجتماعية. أمّا في الحديث عن الواقع الاقتصادي، فإن الكاتبة اختارت الذهاب سريعاً إلى مقولات تفتقر إلى الدقة، محاولة إثباتها من خلال مجموعة من التعليقات التي لم نجد مصدراً يشي بصحتها، فهي تقول إن "هذا الشارع المشهور [تعني شارع لوبية]... يكاد يكون نقطة ازدهام خانقة في المخيم، مشكلاً مزيجاً غريباً من كل أنواع الثقافات والعادات التي تخضع لقانون العرض والطلب"، كأننا في نيويورك! وهل تخضع العادات والتقاليد حقاً للعرض والطلب؟ إننا نعتقد أن الكاتبة خلطت السياسي بالتجاري، مدعية أن قادة فصائل فلسطينية اغتنوا من خلال تلك الفصائل، وحولوا مسارهم من السياسي إلى التجاري، وتلك تهمة

سيعني أن يبيع الواحد نفسه للمخابرات عبر قادة الفصائل؟" إن المرء يفكر حقاً في الادعاء على الكاتبة، وفي استدعاء المخابرات لتشهد على أننا لسنا عملاء لها. أليس اتهام المناضلين في صفوف الفصائل، بغض النظر عن تقويم حالتها، بالعمالة، إهانة، بل ادعاء غير صحيح في زمن تشتد فيه الحملات لنزع السياسة عن حياة اللاجئيين وتحويلهم إمّا إلى موظفين لدى المنظمات غير الحكومية التي تنفذ خطط الجهات المانحة، وإمّا إلى متلقين للإعانة من دون أن يكون لهم أي دور، تحت شعار التنمية المنفصلة عن الواقع السياسي؟ وهل صحيح حقاً الادعاء أن مناهضي إسرائيل والناشطين ضدها وضد التطبيع، هم عملاء للسلطات السورية ومخابراتها؟

أخيراً، كنا نتمنى لو أن التحقيق الذي كتبته سمر يزبك كان أكثر انفتاحاً على المخيم، ولا يتخذ موقف المراقب الانتقائي الذي يأخذ ما يحلو له من شبه حقائق ووقائع فيعممها على جماعة بشرية لها خصوصيتها، وربما لا يتسنى لها، على الأرجح، قراءة ذلك التحقيق أو هذا الإيضاح. ■

إلى المخيم يدخل غابة من المنقبات، وهذا غير صحيح. أمّا الشاب علي ش. فلم تكلف الكاتبة نفسها سؤال لماذا لا يحمل هوية إذا كان لاجئاً فعلاً؟ لعله من الفلسطينيين القادمين من الأردن والعراق، أو لعله غيرهم، وهؤلاء مأساتهم تحتاج إلى نقاش آخر في أي حال. فهل يجوز تبني رأي يعمم نفسه على المجتمع كله ويقول إن ولاءاته تحولت دينية وسلطوية ومخابراتية؟ وهل بنات الخامسة حقاً يضعن الحجاب؟ علاوة على ذلك تقول الكاتبة: "جربي أن تمشي في شوارع المخيم ساعة الإفطار لوحده وستتعرضين لمحاولة اغتصاب"، فكيف يتحول المجتمع المتدين إلى بيئة للاغتصاب، أم إن هذا المجتمع يبيع اغتصاب السافرات؟! إن اتهاماً كهذا يجب أن يعاقب القانون قائله. فلماذا لا نسمع عن هذه الجرائم؟ ولماذا تعج الشوارع في المخيم حتى منتصف الليل بالفتيات؟ ولماذا تجهد بنات المخيم في العمل والدراسة وممارسة حياتهن الطبيعية داخل المخيم وخارجه من دون أي عوائق؟ هل هن جماعة من المغتصبات؟ ولماذا هذا التشويه؟

أليس من المخجل القول إن "العمل السياسي

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## العمالة الفلسطينية في إسرائيل

### ومشروع الدولة الفلسطينية

١٩٦٧ - ٢٠٠٧

ليلي فرسخ

٣٤٥ صفحة ١٢ دولاراً